

نفقات الدولة الإسلامية في العراق خلال عهدي الإمام علي وولده الحسن (عليه السلام) (٣٥-٤٠هـ/٦٥٥-٦٦١م)

تاريخ تقديم البحث: ٢٠٢٥/١/١٢
تاريخ قبول البحث: ٢٠٢٥/٢/٩

أ.م.د. عطاردي تقي عبود (*)
بيداء شاكر محمود حمادي (**)

المبحث الأول

نفقات الدولة الإسلامية في العراق في عهد الإمام علي (عليه السلام)

يُعد عهد الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) مرحلة محورية في تاريخ الدولة الإسلامية المبكرة، تميزت بظروف سياسية واجتماعية معقدة نتجت عن فتنة مقتل الخليفة عثمان بن عفان، مما أثر بشكل مباشر على إدارة الدولة ونفقاتها، وقد تولى الإمام علي الخلافة في ظل انقسامات حادة داخل الأمة، ما استدعى منه سياسة إصلاحية قائمة على العدل، والزهد، وترشيد الإنفاق العام.

ولادة الإمام علي (عليه السلام)

وُلد الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) في مكة المكرمة، داخل جوف الكعبة، في يوم الجمعة الثالث عشر من رجب، السنة الثالثة عشر قبل الهجرة،

مقدمة

ارتبطت نشأة الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) برسول الله (ﷺ) منذ طفولته، إذ نشأ في حجر الرسول (ﷺ) وتأدب بأدبه، وعندما تولى الخلافة سنة (٣٥هـ/٦٥٦م) بعد مقتل عثمان بن عفان أدخل تغييرات كثيرة على الأمصار والبلدان وأتبع سياسة جديدة تختلف عمن سبقه من الخلفاء مستنداً إلى مبدأ المساواة والعدالة بين المسلمين.

أكد الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) بصورة خاصة على سياسته المالية وواردات الدولة المالية وآلية إنفاقها، حيث شدد على أن تنفق تلك الأموال لتطوير الحياة العامة من خلال إيجاد فرص العمل وتقليل البطالة ورفع المستوى المعاشي، وأكد على الإنفاق العادل للأموال دون أي تمييز لذلك أهتم بأبواب الإنفاق المختلفة لكيلا تنحصر الأموال بيد فئة على حساب الأخرى، وتميزت السياسة المالية للإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) بالعدل والشدة ومحاسبة المفسدين.

الكلمات المفتاحية: السياسة المالية للإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام)، الإنفاق، نفقات، إنفاق عسكري، العطاء.

(*) جامعة بابل / كلية التربية للعلوم الإنسانية.

الذين سببوا استياء الرعية، وخصوصاً ولاية عثمان الذين اشتكى من جورهم وفسادهم، واستبدلهم بولاية أمناء، أمثال مالك الأشتر في مصر، وكان يُصرّ على اختيار الولاة والمسؤولين بناءً على الكفاءة والثقة الدينية، وليس الصداقة أو القرابة، مما أبعد عنه دوائر المصالح الشخصية، وجعله موضع عداوة بعض النخبة التي رأت في سياسته تهديداً لمكانتها^(١).

خطبته الأولى بعد تولي الخلافة

في خطبته المشهورة بعد بيعته قال: «إن الله عز وجل أنزل كتاباً هادياً مهدياً بين فيه الخير والشر فخذوا بالخير ودعوا الشر، الفرائض ادوها إلى الله سبحانه وتعالى يؤدكم إلى الجنة، إن حرم حراماً غير مجبول وفضل حرمة المسلم على الحرم كلها، وشد بالإخلاص وتوحيد المسلمين، والمسلم من سلم الناس من لسانه ويده إلا بالحق، اتقوا الله عباد الله في عبادته وبلاده، فإنكم مسؤولون حتى عن البقاع والبهائم، أطيعوا الله عز وجل ولا تعصوه وإذا رأيتم الخير فخذوا به، وإذا رأيتم الشر فدعوه»^(٢).

هذه الخطبة تعكس رؤيته الإصلاحية القائمة على التقوى، والمسؤولية الاجتماعية، والعدالة.

التحديات المالية والسياسية

شهد عهد الإمام علي تحديات كبيرة، من أبرزها:

- الانشقاقات الداخلية، مثل معارضة معاوية

وهو ما يُعد خصيصة فريدة لم يُمنَ بها أحد قبله أو بعده، دلالة على عظم مكانته عند الله ورسوله^(٣)، ومن ألقابه: «أمير المؤمنين، وسيد العرب، وقاتل الناكثين والقاسطين والمارقين، وقائد اللواء، وزوج فاطمة الزهراء، ونفس النبي، وأخوه»^(٤).

موقف الإمام من الخلافة

لم يكن الإمام علي طامعاً في السلطة، بل كان همه الأكبر هو صون الدين ووحدة الأمة، وقد برز دوره الفقهي والسياسي منذ العهود الأولى للإسلام، حيث كان مرجعاً في الفتوى والقضاء في عهدي أبي بكر وعمر، لما له من عمق فكري وديني، عند وفاة عثمان بن عفان، اضطرت الأمة إلى بيعته بعد سبعة أيام من مقتله، في (٣٥هـ / ٦٥٥م)، في ظل فتنة متصاعدة وانقسامات طائفية^(٥)، وقد قبل الخلافة آنذاك بهدف إطفاء الفتنة، وإعادة لحمة الأمة، وترميم النظام السياسي المتدهور^(٦)، خلال عهد الإمام علي، كانت الدولة الإسلامية قد امتدت جغرافياً من شرق آسيا إلى شمال أفريقيا، بعد أن تجاوزت حدود الجزيرة العربية خلال عهدي أبي بكر وعمر. وقد دخلت قبائل غير عربية في الإسلام، ما زاد من تعقيدات الإدارة والإنفاق العام^(٧).

منهج الإمام في الحكم

اتسم منهج الإمام علي بالزهد، والعدل، ومحاربة الفساد، ورفض المحسوبية، فقد أولى اهتماماً بالغاً بترشيده نفقات الدولة، وعزل الولاة

مراكز للجيش والإدارة، واستُخدمت أراضيها، كمزارع النخيل، لدعم التجمعات العسكرية^(١١).

تحول الكوفة إلى عاصمة أدى إلى تراجع الدور السياسي والاقتصادي للمدينة المنورة، التي بدأت تفقد مكانتها المركزية تدريجياً، وفي المقابل واصلت دمشق التي كانت عاصمة لولاية الشام في عهد عمر وعثمان تعزيز موقعها خاصة تحت حكم معاوية بن أبي سفيان، الذي استغل الظروف للنيل من شرعية الإمام علي (عليه السلام) زاعماً الدفاع عن دم عثمان، رغم علمه ببراءة علي (عليه السلام) وأنصاره، وقد سعى معاوية إلى تفتيت جبهة الإمام علي عبر التلاعب السياسي والمالي، مثلما حدث مع يزيد حجية التميمي^(١٢)، الذي استولى على أموال الري، كما تميز موقف الإمام علي بالحزم في إدارة الشؤون، حتى مع المقرين، كما ظهر في تعامله مع أخيه عقيل بن أبي طالب بعد أن طلب تسديد دين له^(١٣)، حيث أكد أن العدل فوق النسب، قائلاً: «ما أنا وأنت فيه إلا بمنزلة رجلين من المسلمين»^(١٤)، يُذكر أن الإمام علي لم يكن من أثرياء قريش، بل كان قبل توليه الخلافة ناقداً لسياساتهم الاقتصادية، ومحدراً من تركيز الثروة لدى طبقة من المسلمين^(١٥).

النفقات العسكرية للإمام علي في العراق

تجلى موقف الإمام علي (عليه السلام) من الأهمية القصوى للقوة العسكرية في بداية خلافته، حيث أولى اهتماماً بالغاً ببناء جيش قوي لمواجهة

بن أبي سفيان، وتمرد عائشة والزبير وطلحة في معركة الجمل^(٨).

- الخلاف حول مقتل عثمان، الذي تحول من قضية أمنية إلى أزمة سياسية عميقة، استُخدمت كذريعة للتمرد على شرعيته.

- النفقات العسكرية، حيث اضطر إلى تمويل حروب الدفاع عن الدولة، كمعركة الجمل وصفين، ما أثر على ميزانية الدولة^(٩).

رغم ذلك، حافظ الإمام على سياسة اقتصادية متحفظة، تجنب فيها الترف، وحرص على توزيع الإيرادات بعدل بين المسلمين، ودعم الفقراء والضعفاء.

الكوفة عاصمة الدولة الإسلامية

اتخذ الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) الكوفة عاصمة للدولة الإسلامية بعد عودته من معركة الجمل في سنة ٣٦هـ/ ٦٥٦م، وذلك في ظل تفاقم الأوضاع السياسية بعد مقتل عثمان بن عفان واندلاع الحروب الأهلية. جاء اختيار الكوفة نظراً لموقعها الاستراتيجي الذي يمكن الحكومة من السيطرة على مختلف مناطق الدولة، فضلاً عن كونها مركزاً إدارياً وعسكرياً مهماً^(١٠).

كانت الكوفة تتمتع ببنية سكانية متعددة، حيث استقرت حولها قبائل عربية وموال، وامتد تجمعها السكاني شمالاً باتجاه نهر الفرات. وقد تم تهئية المدينة لتكون مركز قوة الدولة، حيث أُعدت

التحديات الداخلية والحفاظ على وحدة الدولة الإسلامية^(١٦).

في سنة (٣٦هـ/ ٦٥٦م) وبعد توليه الخلافة واجه الإمام علي تمرّدًا مسلحًا بقيادة طلحة بن عبيد الله^(١٧)، والزبير بن العوام^(١٨)، وعائشة بنت أبي بكر، الذين خرجوا بالمطالبة بدم الخليفة عثمان بن عفان، ما أدى إلى وقوع معركة الجمل قرب البصرة. وقد استُخدمت في هذه المعركة إمكانيات بيت المال لتجهيز الجيش من سلاح ونفقات عسكرية، حيث سار الإمام من المدينة إلى الكوفة، ثم إلى البصرة، ومعه نحو سبعمائة من المهاجرين والأنصار، انتهت المعركة بانتصار الإمام^(١٩).

لكن التحدي الأكبر جاء من معاوية بن أبي سفيان، وإلى الشام، الذي رفض البيعة وطالب بالقصاص من قتلة عثمان، وسعى إلى زعزعة استقرار الدولة، في سنة (٣٧هـ/ ٦٥٧م)، تواجه الجيشان في معركة صفين على ضفاف الفرات، حيث اتبع معاوية سياسة حصار مائي، بمنع جيش الإمام من الوصول إلى النهر، مما تسبب في شدة العطش، رغم ذلك أذن الإمام لهجوم مضاد لفتح طريق الماء، ثم عبأ جيشه تعبئة عامة، وحث جنوده على الصبر والعدل^(٢٠)، ووصاهم بعدم البدء بالقتال، قائلاً: «إلا تقاتلوا القوم حتى يبدؤوكم، فأنتم بحمد الله عز وجل على حجة»^(٢١)، وخلال مفاوضات الصلح مثل الإمام أبو موسى الأشعري^(٢٢)، بينا مثل معاوية عمرو بن العاص، اللذان أبرما حكمًا أدى إلى تقسيم الجماعة، واستغلّ

داخليًا من قبل أشخاص كالأشعث بن قيس^(٢٣)، الذي ساهم في تفرقة موقف الجيش^(٢٤).

يتبين من خلال ما تقدم ان تم إنفاق اموال كثيرة على الجانب العسكري حيث يتضح أن الإمام علي (عليه السلام) انفق مبالغ كبيرة من بيت المال على:

- تجهيز الجيوش للمعركتين الرئيسيتين: الجمل وصفين.

- تأمين السلاح، والمؤن، والتنقلات العسكرية من المدينة إلى الكوفة، ثم البصرة.

- إعادة تدريب الجيش خلال سنة واحدة بين المعركتين.

- مواجهة الفتنة وحماية الدولة من التفكك.

رغم الظروف الصعبة، أولى الإمام علي (عليه السلام) الأولوية القصوى للجيش كأداة لحفظ الأمن والاستقرار، واعتمد على موارد الدولة بشكل منظم، مما يدل على رؤية سياسية وعسكرية ناضجة، هدفها إخماد الفتنة الداخلية، وحفظ وحدة الدولة الإسلامية على منهج القرآن والسنة.

السياسة الاقتصادية للإمام علي (عليه السلام) في العراق:

تُعد السياسة الاقتصادية في الإسلام نظامًا شاملاً مستمدًا من القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة، حيث يُبنى الاقتصاد الإسلامي على الأحكام الشرعية التي تنظم جميع جوانب الحياة، بما

بلادكم بغير ما دخلت فأنني من الخائنين، وفي رواية أخرى: «يا أهل البصرة، ما تنقمون؟ ان هذا لمن غزل أهلي»، وأشار إلى قميصه^(٢٨)، كما أغلظ على عماله وصية في حفظ الأمانة، فقال لزياد بن أبيه، عامله في البصرة.

٢. توزيع الثروة وتحقيق العدالة الاجتماعية:

كانت سياسة الإمام علي (عليه السلام) قائمة على المساواة في التوزيع وعدم التمييز بين الناس في العطاء. فقد رفض سياسة التفضيل التي اتبعها بعض الخلفاء السابقين، والتي أدت إلى تكوّن طبقة من الأثرياء على حساب باقي الشعب^(٢٩)، وقد أوضح موقفه بقوله: «أتأمرني أن أطلب النصر بالجور، فيمن وليت عليهم، والله لا أطور به ما سمر سمر، وما أمّ نجم في السماء نجماً، ولو كان المال لي لسوّيت بينهم، فكيف وأنا المال مال الله»^(٣٠).

٣. تعمير الأرض وتشجيع الزراعة:

اعتبر الإمام علي (عليه السلام) أن تعمير الأرض هو السبيل الوحيد لازدهار الدولة وضمان استقرارها. وقد أولى اهتماماً كبيراً بالزراعة، واعتبر الأرض الزراعية من أهم عناصر الإنتاج^(٣١)، وفي وصيته لمالك الأشر، والي مصر، قال: «ومن طلب الخراج بغير عمارة، فقد أخرج البلاد، ولم يستقم أمره إلا قليلاً»^(٣٢)، كما أوصى أحد عماله قائلاً: «ليكن نظرك في عمارة الأرض أبلغ من نظرك في استجلاب الخراج، فإن ذلك لا يدرك إلا بالعمارة.

في ذلك الجوانب السياسية والإدارية والاجتماعية والاقتصادية، وقد كان الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام)، كأول حاكم إسلامي يطبق هذه الأحكام في ظل دولة قائمة، نموذجاً عملياً لتطبيق النظام الاقتصادي الإسلامي بروحه ومقاصده^(٣٥).

لقد استندت سياسة الإمام علي (عليه السلام) الاقتصادية إلى مبادئ الشريعة الإسلامية، وركزت على العدالة، والمساواة، وحماية الملكية، وترشيد الإنفاق، وتحقيق التنمية الشاملة. وقد اهتم الإمام بالجانب الاقتصادي اهتماماً بالغاً، ليس فقط باعتباره أداة لتسيير دفة الدولة، بل كوسيلة لتحقيق العدالة الاجتماعية ومنع التفاوت الطبقي^(٣٦).

أركان السياسة الاقتصادية للإمام علي (عليه السلام)

١. احترام الملكية الخاصة وتحريم الاعتداء على الأموال:

أكد الإمام علي (عليه السلام) على حرمة مال المسلم، سواء كان مسلماً أو غير مسلم، واعتبر أن «أعظم الخطايا اقتطاع مال امرئ دون حقه»، وقد جعل من الأحكام الشرعية الفيصل الوحيد في تسيير الشؤون الاقتصادية، ورفض أي تدخل في ممتلكات الأفراد ما لم تكن هناك ضرورة شرعية^(٣٧).

ومن مواقفه المعروفة في هذا الصدد، قوله حين دخل الكوفة: «دخلت بلادكم بأشهادي هذه ورحلتي وراحتي ها هي فإن أنا خرجت من

لكل جريب

وفي الكرم بعد دخول السنة الرابعة: ١٠ دراهم

وكل نخلة: شاة^(٣٦).

ب. إصلاح الأنهر وتحصيل الخراج:

أدرك الإمام أهمية المياه في الزراعة، فأوصى بإصلاح الأنهر باعتبارها «أعظم فائدة في جباية الخراج واستقرار الأموال» وقد كتب إلى عامله في أحد الأقاليم: «قد ذكر لي قوم من أهل عملك أن لهم نهراً، وأنهم حفروه واستخرجوا به أرزاقهم... فدعهم، فإن النهر لمن عمل فيه»^(٣٧).

٥. الزكاة ودورها في توزيع الثروة:

كانت الزكاة من المصادر المساعدة لبيت المال في عهد الإمام علي (عليه السلام)، وإن كانت أقل من عهود الخلفاء السابقين بسبب الظروف السياسية والفتنة التي أثرت على جباية الضرائب، وقد حث الإمام الناس على أداء الزكاة، وربط بين كفاية الفقراء وأداء الأغنياء لواجباتهم المالية، قائلاً: «فرض الله على الأغنياء في أموالهم بقدر ما يكفي فقراءهم، فإن جاعوا أو عروا، فحق على الله أن يحاسب الأغنياء يوم القيامة»^(٣٨).

وأوصى عامل الزكاة بعدم أخذ «الحرزات» (أفضل أموال الناس)، مثل:

- الربة: الشاة التي يتبعها ولدها

ومن طلب الخراج بغير عمارة أخرج البلاد وأهلك العباد^(٣٩)، وقد أنفق كثيراً من أموال بيت المال في حفر الأنهار وشنق القنوات وإصلاح الأراضي، وبناء الأسواق وذلك لدعم الإنتاج الزراعي وتحقيق الاكتفاء الذاتي^(٤٠).

٤. النظام المالي والضريبي:

أ. تحديد الخراج حسب نوع المحصول والخصوبة:

اعتمد الإمام علي (عليه السلام) نظاماً دقيقاً في تحديد الخراج، حيث ربط قيمة الضريبة بنوع المحصول، وخصوبة الأرض، وقربها من الأسواق. ومن أمثلة ذلك:

- جراب النخيل: ٨ دراهم.

- جراب القصب: ٦ دراهم.

- جراب الشعير: ٢ دراهم.

- جراب الزيتون: ١٢ درهماً.

وفي المناطق التي يُزرع فيها القمح بكثافة: درهم ونصف الصاع^(٤١).

وفي الزرع المتوسط: درهم

وفي الزرع الرقيق: ثلثا درهم

أما الشعير: نصف قيمة القمح

وفي بساتين النخيل والأشجار: ١٠ دراهم

- المخاض: الأئمة التي أعدت للذبح

- الداجن والمواشي المرباة للإنتاج

وكان عمال الزكاة يُفَرِّقون المال بين صنفين، ويختار صاحب المال ثلثاً من الأول، ويؤخذ من الثاني ما يستحقه من الزكاة^(٣٩).

٦. الرقابة على الأسواق وضبط التجارة:

كان الإمام علي (عليه السلام) يهتم بالتجارة باعتبارها ركيزة اقتصادية، واتخذ إجراءات لحماية الأسواق من الغش والاحتكار، وقد طاف بنفسه بأسواق الكوفة، ووجه التجار بقوله: "يا معشر التجار، قدموا الاستخارة، وتبكروا بالسوق، واقربوا من المبتاعين، وتزينوا بالحلم، وتنحوا عن اليمين، وجنبوا بيع القاذيب، ولا تلبسوا الجلاذ، وأنا الظالم، وأنصف المظلومين. ولا تقلبوا الربا، واقفوا الكيل والموازن، ولا تبخسوا الناس أشياءهم، ولا تعثوا في الأرض مفسدين"^(٤٠).

وأنشأ جهازاً أميناً يُعرف بـ"شرطة الخميس" لمراقبة الأسواق، وفحص البضائع، ومنع استعمال العملات المزيفة، والتحكم في الأسعار، وضمان استقرار السوق^(٤١).

٧. السياسة النقدية والاستقلال الاقتصادي:

اتخذ الإمام علي (عليه السلام) خطوة تاريخية بضرب العملة الإسلامية، مما مثل استقلالاً اقتصادياً عن التأثيرات الخارجية، وأكمل بذلك قوام النظام

- الاقتصادي للدولة الإسلامية^(٤٢).

٨. معاملة أهل الذمة:

فتح الإمام علي (عليه السلام) لأهل الذمة أبواب العمل في الزراعة والصناعة والتجارة، وضمن لهم الأمن على أموالهم ونفوسهم، ورفع الجزية عن كل من أسلم منهم، وقد صاهم خيراً، وقال: "أن يقاتل من أجل سلامتهم، ولا يُكَلَّفوا فوق طاقتهم"^(٤٣)، وقد أكد على عدالة المعاملة، ففي قضية مع أسقف نجران، كتب له: «إني وفيت لكم بما كتب لكم النبي محمد، وأبو بكر، وعمر. فمن أتى عليكم من المسلمين فلا يضام أحد منكم، ولا يظلم، ولا ينقص من حقوقكم»^(٤٤).

٩. الإنفاق العام وشفافية المالية:

كانت سياسة الإمام علي (عليه السلام) في الإنفاق قائمة على الشفافية، حيث كان يُنفق كل ما يدخل بيت المال فوراً على المستحقين، دون ادّخار، إلا ما يُحتاج به للأزمات، وقد قال له يوماً أحد الصحابة: "امتلاً بيت المال من صفراء وبيضاء، فقال: الله أكبر"، ثم قام فوزع كل شيء، وقال: «يا صفراء، يا بيضاء، غري غري»^(٤٥)، وقد كان نصيب كل فرد من بيت المال يتراوح بين ٩ إلى ٤٠ درهماً سنوياً، وهو مبلغ كافٍ لتلبية الحاجات الأساسية من مسكن، وطعام، وشراب^(٤٦).

المبحث الثاني

نفقات الدولة الإسلامية

في العراق في عهد الإمام الحسن (عليه السلام)

خلال فترة خلافته القصيرة، أولى الإمام الحسن بن علي (عليه السلام) اهتمامًا كبيرًا بالبعد الاقتصادي، لاسيما في العراق، حيث كانت الكوفة مركزًا سياسيًا وعسكريًا رئيسيًا لحكومته، وقد اتّسمت سياسته المالية بالعدالة، ودعم المقاتلين، وتحصين الجبهة الداخلية ضد تهديدات معاوية بن أبي سفيان.

من أبرز القرارات الاقتصادية التي اتخذها الإمام الحسن (عليه السلام) بعد بيعته هو مضاعفة العطاءات (الرواتب) للمقاتلين في جيشه. فقد أدرك أن استقرار الجبهة العسكرية يعتمد على ولاء الجنود، خصوصًا في ظل التحديات الكبيرة التي تواجهه من معاوية، الذي كان يوظف المال لشراء الولاءات، ورد في بعض المصادر أن الإمام أمر بزيادة العطاء من «مائة درهم» إلى «مائتين» أو أكثر، وذلك لضمان تمسك الجيش به، وتخفيفه على مواجهة العدوان^(٤٧).

وكان الحسن (عليه السلام) إذا دخل بيت المال، يقسمه بين الناس، ولا يدخر شيئًا، ويقول: «إني أخاف أن أسأل عن المال يوم القيامة»^(٤٨)، كما أن الإمام الحسن (عليه السلام) كان يُسرف في العطاء، لكن

هذا التعبير لا يعني الإسراف المذموم، بل يدل على السخاء والإنفاق الواسع لدعم المؤمنين والمقاتلين في مواجهة الفتنة^(٤٩).

وقد أعدّ جيش الإمام الحسن (عليه السلام) بشكل جيد، حيث تم تزويده بالسلاح والمؤن والخيول، وُصِّمَ في النفقات تأمين «العُتُق» (العبيد المحررين أو الجنود المُعَدِّين)، إضافة إلى توفير الأرزاق اليومية للجنود، ويُروى أنه كان يُنفق من ماله الخاص عندما نفذ بيت المال، تأكيدًا على مبدأ التضحية والزهد في الدنيا^(٥٠).

وقد أكد هذا النهج الاقتصادي على العدالة التوزيعية، ورفض الامتيازات الطبقية، حيث كان الإمام يُوزع المال على الجميع دون تمييز، شريطة الولاء للحق ومحاربة الظلم. كما رفض التفاوت الطبقي الحاد، وحرص على ألا يُستأثر النخبة بالثروة، وهو ما يُعد استمرارًا لنهج والده الإمام علي (عليه السلام) في العدالة الاقتصادية^(٥١).

الخاتمة

يمثل عهد الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) نموذجاً فريداً في الحكم الإسلامي القائم على العدل، والزهد، والمسؤولية. وعلى الرغم من الظروف الاستثنائية التي شهدتها، فإن سياسته المالية والإدارية ظلت متمسكة بمبادئ الشريعة، وسعيًا نحو إصلاح الأمة. ورغم قصر مدته (خمس سنوات)، إلا أنها تركت أثراً عميقاً في الفكر السياسي الإسلامي، خصوصاً في مفاهيم الشورى، والمساءلة، وترشيد الإنفاق العام.

وقد كانت سياساته الاقتصادية انعكاساً مباشراً لمقاصد الشريعة الإسلامية، وسعيًا جاداً لبناء مجتمع عادل، خالٍ من الطبقة، قائم على العمل، والإنتاج، والتضامن الاجتماعي حيث قام بعدة أمور منها:

١. أقام نظاماً اقتصادياً قائماً على العدالة والمساواة.

٢. أولى اهتماماً بالغاً بعمارة الأرض وتنمية الزراعة.

٣. حرص على شفافية المالية العامة وعدم تكديس الأموال.

٤. ضبط الأسواق وحارب الغش والاحتكار.

٥. عزز مبدأ الشورى والرقابة على العمال.

٦. حقق التوازن بين مصلحة الفرد ومصلحة المجتمع.

أما عهد الإمام الحسن (عليه السلام):

يتضح أن سلوك الإمام الحسن (عليه السلام) في المجال الاقتصادي حرصه على:

- تقوية الجبهة العسكرية عبر عطاءات منتظمة وسخية.

- تحقيق العدالة في توزيع الثروة.

- تفادي تراكم المال في يد فئة دون أخرى.

- الاعتماد على بيت المال في خدمة المصلحة العامة، لا المصالح الشخصية.

وقد كان هذا النهج يهدف إلى صون الوحدة الإسلامية، ومواجهة الفتنة بالعدل قبل السيف، حتى وإن اضطر في النهاية إلى قبول الصلح لحماية دماء المسلمين.

الهوامش

١. البيهقي، مهدي، الأئمة الاثني عشر، ج ١، ص ٩٣.
٢. الاثري، بهاء الدين، كشف الغمة في معرفة الأئمة.
٣. الطبري، تاريخ الرسل والملوك، ج ٤، ص ٤٢٧.
٤. المجمع العلمي لأهل البيت، أعلام الهداية الإمام علي بن أبي طالب أمير المؤمنين، ص ١٧٧.
٥. الكعبي، عبد الحكيم، موسوعة التاريخ الإسلامي (عصر الخلفاء الراشدين)، ص ٢٣٠.
٦. المسعودي، مروج الذهب، ج ٣، ص ٤-٥.
٧. النجم، مهدي عبد الحسين، ثورة العلويين، ص ٤١-٤٢.
٨. معركة الجمل: هي المعركة الأولى التي حدثت سنة (٣٦هـ/٦٥٦م) خاضها الإمام علي في زمن خلافته.
٩. وبما ان اصحاب الجمل نكثوا بيعتهم للإمام علي فسموا بالناكثين وكان قادتها طلحة بن عبيد الله والزبير بن العوام وعائشة بنت ابي بكر وكانت الغلبة في المعركة لجيش الإمام. الطبري، تاريخ الرسل والملوك، ج ٤، ص ٤٥٢؛ المجلسي، بحار الأنوار، ج ٣٢، ص ١٢١.
١٠. المسعودي، مروج الذهب، ج ٣، ص ٤-٥.
١١. البلاذري، أنساب الأشراف، ج ٤، ص ١٧٣؛ المجمع العلمي، أعلام الهداية الإمام علي بن أبي طالب أمير المؤمنين، ص ٢٠٢.
١٢. عبد السادة، رسول كاظم، النخيلة معسكر الإمام علي في الكوفة، ص ٦٤-٦٦.
١٣. يزيد بن حجة التميمي: أبن خالد بن حجة بن عبد الله بن عائذ شهد صفين مع علي وكان أحد الشهود في كتاب الصلح وكان من أصحاب علي أستعمله على الري فجمع ما له، واحتمله وقدم به إلى الكوفة فبلغ علياً فسأله عن المال فجحده فهرب إلى الشام حيث معاوية. ينظر: البلاذري، أنساب الأشراف، ج ١، ص ٤٥٩؛ ابن منظور، مختصر تاريخ دمشق، ج ٢٧، ص ٣٣٢.
١٤. ابن الأثير، أسد الغابة في معرفة الصحابة، ج ٤، ص ٦٢.
١٥. المجلسي، بحار الأنوار، ج ٤١، ص ١١٣.
١٦. عمارة، محمد، علي بن أبي طالب نظرة عصرية جديدة، ص ٢٦-٢٧.
١٧. محمد، اويس كريم، المعجم الموضوعي لنهج البلاغة، ص ١٣٠-١٣١.
١٨. طلحة بن عبيد الله: التيمي القرشي أحد الصحابة وابن عم الخليفة الأول أبي بكر واحد الستة أصحاب الشورى الذين اختارهم عمر لاختيار الخليفة من بعده، وكان في مقدمة المبايعين للأم علي إلا أنه سرعان ما نكث بيعته، (ت: ٣٦هـ/٦٥٦م). ينظر: ابن سعد، الطبقات الكبرى، ج ٣، ص ١٦٠؛ البلاذري، أنساب الأشراف، ج ١، ص ٨٨؛ ابن حزم، جمهرة أنساب العرب، ص ١٥٧.
١٩. الزبير بن العوام: ابن عمه النبي، وابن أخ خديجة بنت خويلد، أعتق الإسلام مبكراً ودافع عنه، خالف بيعة أبي بكر وبقي كذلك حتى بايع الإمام علي ثم نكث بيعته، (ت: ٣٦هـ/٦٥٦م). ابن الجوزي، المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، ج ٥، ص ١٠٨.
٢٠. اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، ج ١، ص ٨١.
٢١. المسعودي، مروج الذهب، ج ٢، ص ٣٨٤.
٢٢. الطبري، تاريخ الرسل والملوك، ج ٤، ص ٦.
٢٣. أبو موسى الأشعري: هو عبد الله بن قيس بن سليم بن حضار الأشعري، من كبار الصحابة وأحد فقهاء الصحابة وقرائهم، أسلم مبكراً في اليمن وهاجر للحبشة، ثم قدم للمدينة بعد فتح خيبر ولاء النبي على زبيد وعدن ثم كان والياً على الكوفة والبصرة في خلافة عثمان (ت: ٤٤هـ). العسقلاني، الإصابة في تمييز الصحابة، ج ٤، ص ١٦٧؛ الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج ٢، ص ٣٨١.

٢٣. الأشعث بن قيس: اسمه معدي كرب بن قيس، لقب بالأشعث لشعره، كان سيد قبيلة كندة في وقته وأحد زعمائها البارزين أسلم في عهد النبي ثم ارتد بعد وفاته، كان له دور كبير في الفتنة الكبرى بين الإمام علي ومعاوية، إذ كان من رؤوس لقبائل في جيش الإمام علي، وله موقف معروف في قضية التحكيم بصفين، (ت: ٤٠ هـ). الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج ٢، ص ٣٧-٤٣.
٢٤. الطبري، تاريخ الرسل والملوك، ج ٤، ص ٦.
٢٥. المجلسي، بحار الأنوار، ج ٧٥، ص ٥٥.
٢٦. البلاذري، أنساب الأشراف، ج ٢، ص ٣٩١.
٢٧. وناس، زمان عبيد، التوزيع والرقابة المالية، ص ١٦٤.
٢٨. ابن شهر آشوب، مناقب آل أبي طالب، ج ١، ص ٣٦٧.
٢٩. وناس، زمان عبيد، توازن السوق في الفكر الاقتصادي، ص ٢١٦.
٣٠. محمد، أويس كريم، المعجم الموضوعي لنهج البلاغة، ص ٤١٤.
٣١. الحسيني، محمد طه حسين، التنظيم المالي للدولة (منذ صدر الإسلام حتى سقوط الدولة العثمانية)، ص ٩٦.
٣٢. الثقفي، إبراهيم بن محمد، الغارات، ج ١، ص ٤٧-٤٨.
٣٣. الزمخشري، ربيع الأبرار ونصوص الأخيار، ج ١، ص ١٧٢.
٣٤. البعقوبي، تاريخ البعقوبي، ج ٢، ص ١٩٠.
٣٥. الصاع: هو قياس قديم للحجم من العالم الإسلامي وله أهمية ثقافية ودينية، الصاع النبوي يساوي أربعة أمداد بمد النبي ويساوي تقريباً لتران ونصف. أبي عبيدة، الأموال، ٥١٧؛ الكليني، الكافي، ج ٢٠، ص ٢٣٣.
٣٦. محمد ضيف الله، الحياة الاقتصادية، ص ٧٩-٨٠.
٣٧. أبو يوسف، الخراج، ص ٧٤.
٣٨. البيهقي، السنن الكبرى، ج ٧، ص ٣٧.
٣٩. البيهقي، السنن الكبرى، ج ٧، ص ٣٧.
٤٠. الكليني، الكافي، ج ٥، ص ١٥١.
٤١. السعد، غسان، حقوق الإنسان عند الإمام علي، ص ٣٢٢.
٤٢. شاكر، محمود، الخلفاء الراشدين، ص ١٩٦.
٤٣. الماوردي، الأحكام السلطانية، ج ١، ص ٤١.
٤٤. الماوردي، الأحكام السلطانية، ج ١، ص ٤١.
٤٥. السيوطي، تاريخ الخلفاء، ص ١٣٩.
٤٦. البحراني، شرح نهج البلاغة، ج ٥، ص ٢١٦.
٤٧. المفيد، الإرشاد في معرفة حجج الله على العباد، ج ٢، ص ٢٥.
٤٨. الطبري، تاريخ الرسل والملوك، ج ٤، ص ١٨٤.
٤٩. الأصفهاني، مقاتل الطالبين، ص ٣٣.
٥٠. القرشي، باقر شريف، حياة الإمام الحسن بن علي، ج ١٢، ص ٣٢٧.
٥١. القرشي، باقر شريف، حياة الإمام الحسن بن علي، ج ٢، ص ٤٨-٥٤.

Expenditures of Islamic State in Iraq during reigns of Imam Ali and his son Hassan

Dr. Attarid Taqi Abboud

Bedaa Shaker Mahmoud Hamadi.

Babylon University\College of Education for Human Sciences

Summary

Imam Ali ibn Abi Talib had an impact on the economic aspect, especially in Iraq's spending and spending on the military, administrative, commercial, industrial, eastern and agricultural aspects. He paid a lot of attention to agricultural aspect because he considered agriculture the basis for eradicating poverty, so he spent on the reconstruction and repair of irrigation. On construction of land, he stressed the need to develop land before taking tax, because devastation of land leads to devastation of country, His financial policy of fair spending led to many of his army complaining and going to Muawiyah, this economic policy of equality in giving to establish a balanced society in which there is no place for feudalism led to the overthrow of his government.

Keywords: The financial policy of Imam Ali bin Abi Talib, spending, equality in giving.

